

دليل الحوكمة في البنك التجاري الكويتي

المحتويات:

1. المقدمة
2. المبادئ العامة للحوكمة
3. الهيكل التنظيمي في البنك
4. مجلس الإدارة
5. نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
6. أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتشكيلها
7. الإدارة التنفيذية
8. نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية
9. القيم السلوكية
10. تعارض المصالح
11. التعامل مع الأطراف ذات العلاقة
12. السرية وأمن المعلومات
13. هيكل المجموعة
14. إدارة المخاطر و ضوابط الرقابة الداخلية
15. نظم وسياسة منح المكافآت
16. الإفصاح والشفافية
17. حماية حقوق المساهمين
18. حماية حقوق الأطراف ذات المصالح
19. الإبلاغ عن المخالفات

1. المقدمة

في إطار متطلبات الحوكمة وفق المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، فقد سبق وأن أرسى البنك التجاري الكويتي ومنذ سنوات عديدة قواعد ونظم حوكمة رشيدة تأخذ بالاعتبار كافة التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي عبر السنوات السابقة، وهذه القواعد والنظم تعتبر عنصراً فاعلاً في تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك.

يستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته في هذا المجال مستهدفاً التطبيق الفعال للمعايير والتعليمات الصادرة في شأن قواعد ونظم الحوكمة، وحماية البنك ومصالحه ومصالح مساهميه ودائنيه والعاملين فيه وكافة الأفراد والجهات الأخرى ذات العلاقة بالبنك، فضلاً عن التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تخص البنك، كما تم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وتطوير النظم واللوائح والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

2. المبادئ العامة للحوكمة

إحتل موضوع الحوكمة مكان الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في الدول المختلفة نتيجة للأزمات المالية التي عصفت بشركات مساهمة كبيرة وأدت إلى اهتزاز الثقة في مدى سلامة الإدارة في الشركات ومدى صحة نتائجها المالية المعلنة وحقيقة أسعار أسهم الشركات في أسواق الأوراق المالية وما لذلك من تداعيات سلبية مختلفة . هذا وقد جاءت الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008 لتؤكد على أهمية موضوع الحوكمة وذلك في ضوء ما كشفت عنه هذه الازمة من أن ضعف معايير الحوكمة ، سواء في العمل المصرفي أو أعمال الشركات الأخرى ، كان من ضمن مجموعة العوامل التي ساهمت في اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ويأخذ موضوع حوكمة البنوك أهمية خاصة نظراً لجسامة المخاطر والتداعيات الناتجة عن الممارسات غير السليمة في العمل المصرفي في ضوء طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك في الحياة الاقتصادية وعمق علاقتها بالمجتمع ككل من مودعين ومقترضين ومساهمين وموظفين ، وفي ضوء طبيعة وأهمية المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الى الاقتصاد الوطني . ولذلك فإن ممارسات الحوكمة السليمة في البنوك تعتبر مهمة لكل بنك وللنظام المالي ، الأمر الذي يجعل من الحوكمة الفعالة إحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

هذا وفي اطار مواكبة التطورات في معايير الرقابة الدولية التي تستهدف تعزيز معايير الحوكمة في البنوك ، فقد أصدر بنك الكويت المركزي في 20 يونيو 2012 تعليمات جديدة بشأن " قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية" لتحل محل التعليمات الصادرة في شهر ابريل 2004 وتتضمن التعليمات تطويراً لمعايير الحوكمة المشار إليها أخذاً بالاعتبار ما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن من قبل المؤسسات العالمية المعنية والدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة. هذا وقد تضمنت التعليمات المذكورة مجموعة من المحاور الأساسية للحوكمة في البنوك وتتمثل في تسعة محاور على النحو التالي:

1. دور ومسؤوليات مجلس الإدارة وما يتعلق بأعضاء المجلس.
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة.
3. الإدارة التنفيذية.
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.
5. نظم وسياسة منح المكافآت.
6. الإفصاح والشفافية.
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة.
8. حماية حقوق المساهمين.
9. حماية حقوق أصحاب المصالح.

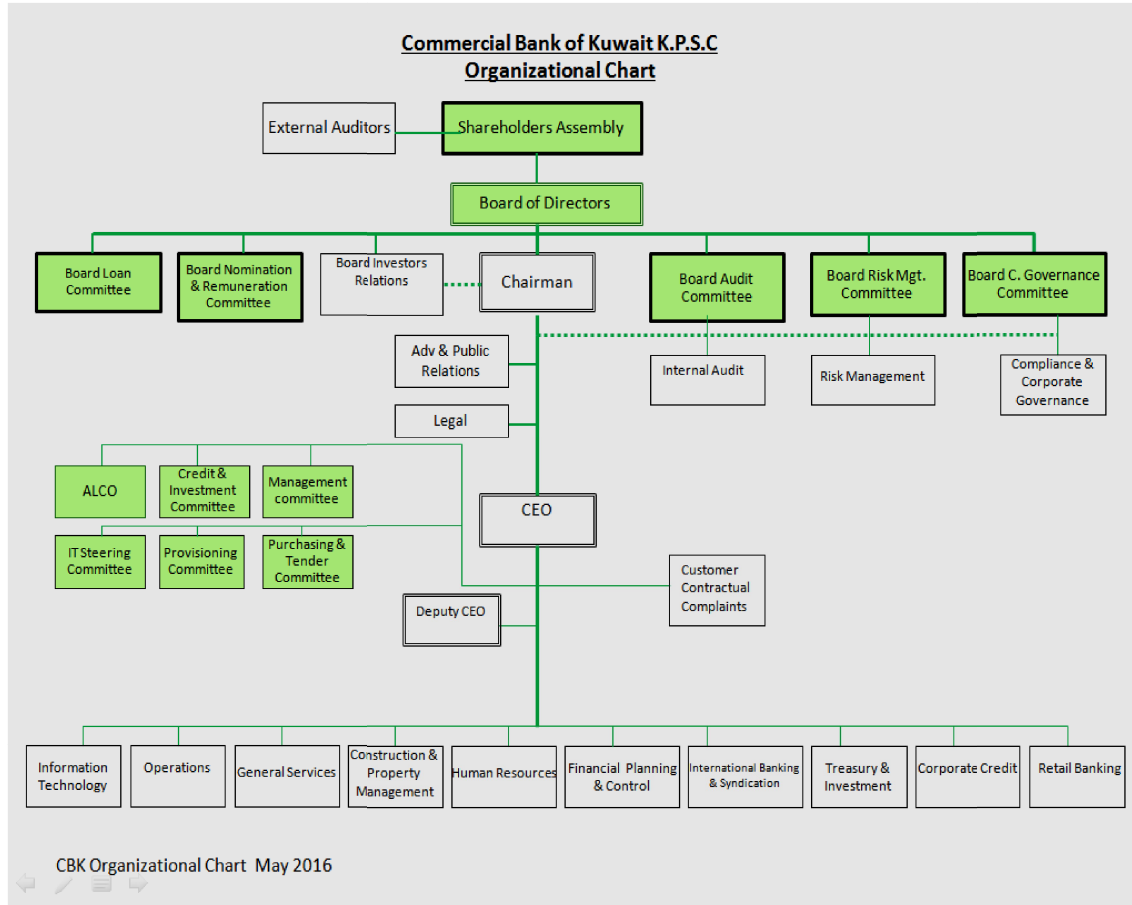
وتعتبر ممارسة الحوكمة الفعالة من العوامل الأساسية لتعزيز الثقة في النظام المصرفي ، وهي ضرورية لحسن سير عمل القطاع المصرفي وأداء الاقتصاد الكلي . وربما يترتب على ضعف معايير الحوكمة التعثر في أعمال البنوك بما يشكل تكاليف عالية على الدولة وعواقب وتداعيات لها آثار واسعة على الاقتصاد ، خاصة في حالات حدوث أزمة نظامية تؤثر سلباً على نظم الدفع

والتسويات . وتنطوي الممارسات السليمة لحوكمة البنوك على توزيع السلطات والمسئوليات ، أي الطريقة التي تنظم شؤون عمل البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، بما في ذلك كيفية:

- وضع استراتيجية البنك وأهدافه .
- تحديد نزعة المخاطر لدى البنك " درجة تحمل المخاطر " .
- القيام بالأعمال اليومية للبنك .
- حماية مصالح المودعين ، وتلبية التزامات المساهمين ، والأخذ بالاعتبار مصلحة الأطراف الأخرى أصحاب المصالح.
- ممارسة البنوك لأنشطتها بصورة آمنة وسليمة وبنزاهة ، مع الالتزام بالقوانين والتعليمات السارية.
- إدارة البنك أخذاً بالاعتبار عدم تعريض القطاع المصرفي لأي أزمة نظامية.

3. الهيكل التنظيمي في البنك

حرص البنك التجاري الكويتي على وضع هيكل تنظيمي للبنك مطابقا لتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي بحيث يتضمن جميع اشكال الرقابة المطلوبة على مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية ويوضح وجود إدارة مخاطر مستقلة ويعزز الرقابة المباشرة على أنشطة البنك مع تفعيل وظائف التدقيق الداخلي والإلتزام. وفيما يلي الهيكل التنظيمي للبنك.



4. مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة ادارة شؤون البنك ويعتبر المسئول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الإستراتيجيات والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في البنك ، ولمجلس الإدارة أوسع السلطات لادارة البنك، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها ادارة البنك وفقا لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة الا ما نص عليه القانون أو قرارات الجمعية العمومية أو تعليمات الجهات الرقابية أو النظام الأساسي للبنك، وتشمل مسئولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك، كل ذلك في إطار إستراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة وواضحة يتم تنفيذها بالمهنية والإحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك ويضمن لها إستقرارا ماليا مستمرا.

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك ، ويمثله لدى الغير ، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة البنك بالغير ، وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوجيهاته ، ونائب الرئيس يحل محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة إختصاصاته . ويتولى مجلس الإدارة المسئوليات التالية:

1. تحمل كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي والحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى من أصحاب المصالح ، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك
2. رسم الأهداف الإستراتيجية للبنك بالإضافة الى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسئولية العمليات اليومية . كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيد البنك والتعليمات الصادرة ، بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك يتم إدارتها بشكل سليم.
3. ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة والتأكيد على أهمية التزام كل عضو من أعضاء المجلس بالقيام بدوره تجاه البنك وجميع مساهميه.
4. التحقق من توافر سياسات مكتوبة لدى البنك تغطي كافة الأنشطة المصرفية لديه ، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
5. تعيين رئيس للجهاز التنفيذي للبنك يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية وتعيين نائب لرئيس الجهاز التنفيذي أو تعيين بعض المدراء التنفيذيين مثل المدير المالي ومدير التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ، والتأكد من توافر المؤهلات والخبرات التي تتناسب مع طبيعة وظائفهم.
6. توفير الإشراف الكافي على الادارة التنفيذية للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق البنك لأهدافه وأغراضه والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
7. وضع الخطط المتعلقة بتجهيز الكوادر الفنية التي سيتم إحلالها فيما يشغل لدى البنك من مناصب للمدراء التنفيذيين وبحيث تتضمن هذه الخطط (خطط الإحلال) بيان المؤهلات والمتطلبات الواجب توافرها لشاغلي هذه الوظائف.

5. نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من عشرة (10) أعضاء ، وفيما يلي نبذة عنهم:

السيد / علي موسى الموسى – رئيس مجلس الإدارة

كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص إدارة عامة / الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1970. وتمتد خبرة السيد / علي الموسى الى سنوات عديدة تقلد خلالها عدة مناصب عامة وخاصة منها:

- وكيل وزارة التخطيط المساعد لشئون التخطيط من 1976 وحتى 1982.
- أسس الجهاز المركزي للتدقيق الداخلي في مؤسسة البترول الكويتية سنة 1984 وأداره من 1984 وحتى 1992.
- نائب محافظ بنك الكويت المركزي من 1992 وحتى 1998
- وزير التخطيط ووزير الدولة للتنمية الإدارية من 1998 وحتى 1999

بالإضافة إلى شغل عضوية العديد من المجالس واللجان ، كعضوية المجلس الأعلى للتخطيط ، مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية ، مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة الكويت) ، لجنة تنمية الصناعة والمجلس الأعلى للتعليم ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت) وغيرها ، فضلاً عن مساهماته الملموسة في العديد من اللجان والمجالس والجهات والمننديات المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شغل السيد / علي الموسى عضوية عدة مجالس إدارات شركات منها :

- الشركة الكويتية للاستثمار
- رئيس مجلس الإدارة في شركة معرض الكويت الدولي
- البنك المغربي للتنمية الاقتصادية (المغرب)
- البنك العربي اليوناني (اليونان)
- شركة ناقلات النفط الكويتية
- مؤسسة معاهد التعليم والتدريب الأهلي
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة مجموعة الأوراق المالية
- شركة المستثمر الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بنك فينشر كابيتال (البحرين)
- شركة فينشر كابيتال للاستثمار (السعودية) .
- الشركة التجارية العقارية.

وبالإضافة إلى شغله منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / علي الموسى يرأس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة .

الشيخ / احمد دعيج الصباح – نائب رئيس مجلس الادارة

كويتي حاصل على بكالوريوس اقتصاد وتمويل مايو 2000 / جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ماجستير في الإدارة / يناير 2008 / كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال وقد شغل الشيخ أحمد الصباح المناصب التالية خلال عمله.

- محلل مالي في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى 2003.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي من عام 2005 إلى 2010.
- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى 2012 .

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن الشيخ أحمد الصباح يرأس لجنة الحوكمة المنبثقة وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة. كما يرأس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية.

السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري

كويتي حاصل على بكالوريوس علوم سياسيه سنه 1966 جامعة القاهرة وتمتد خبرة السيد/ عبدالرزاق الكندري إلى سنوات عديدة في المجال السياسي والدبلوماسي حيث تم تعيينه سفيراً لدولة الكويت في عدة دول كما يلي :

- سوريا من عام 1981 إلى 1985
- مصر من عام 1985 إلى 1992
- اسبانيا من عام 1992 إلى 1995
- جمهورية لبنان من عام 1995 إلى 1998
- الإمارات العربية المتحدة من عام 2004 إلى عام 2006
- سويسرا من عام 2006 إلى 2008

كما شغل السيد / عبدالرزاق الكندري عضوية مجلس إدارة شركة بيروت تاور (شركة لبنانية) خلال الفترة من 2004 – 2007 .

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012 فقد شغل السيد/ عبدالرزاق الكندري منصب نائب رئيس مجلس الإدارة خلال الفترة من 29 أبريل 2012 إلى 4 ابريل 2015 ، وحالياً يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / عبد الرحمن عبدالله العلي

كويتي حاصل على بكالوريوس – هندسة ميكانيكية من جامعة وسكانس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1975 وحاصل على ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار من جامعة وسكانس/الولايات المتحدة عام 1979 ودكتوراه إدارة الأعمال / التمويل من الجامعة الأمريكية في لندن عام 2006.

خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع وجاء جانب كبير منها خلال عمله في مؤسسة الخليج للاستثمار ، حيث شغل منصب نائب رئيس أول ، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى 2011. ويشغل حالياً عضوية مجلس الإدارة في شركات مساهمة أخرى بالإضافة إلى ممارسته عدة أنشطة تجارية خاصة .

وبالإضافة إلى كونه عضواً في البنك منذ 29 أبريل 2012 ، فإن السيد / عبد الرحمن العلي يرأس لجنة إدارة المخاطر و عضوية لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / بدر سليمان الأحمد

كويتي حاصل على شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة / جامعة الكويت عام 1980، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال / الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983. وتمتد خبرة السيد / بدر الأحمد الى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب ومنها:

- مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983-1985).
- مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالمملكة العربية السعودية (بالرياض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
- محلل ميزانيات الشركات/ سوق الكويت للأوراق المالية (1985-1986).
- نائب مدير إدارة التمويل/ الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986-2002).
- مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007-2008) .
- مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي 2010/4/7 إلى 2010/5/11.
- رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23.
- عضو مجلس الادارة من تاريخ 2011/3/23 حتى 2012/4/29.

وبالإضافة إلى عضويته الحالية في مجلس إدارة البنك ابتداءً منذ 25 يونيو 2013 ، فإن السيد / بدرالأحمد يرأس لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة، فضلاً عن عضويته في مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنة 2000 وحتى تاريخه.

النواء. م. دكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري

كويتي حاصل على ليسانس حقوق وشريعة من جامعة الكويت سنة 1986 كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري من أكاديمية الشرطة / مصر عام 1993/1994 وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 جامعة القاهرة / مصر ودكتوراه في الحقوق (القانون العام – إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور أرشيد إلى سنوات عديدة وشغل عدة مناصب منها:

- مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني 1994-2007.
- مستشار سمو رئيس الحرس الوطني 2007-2008.
- كما شغل الدكتور أرشيد الحوري عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للاستثمار خلال الفترة من 2010 – 2013، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريب بجامعة الكويت – كلية الحقوق خلال الفترة 2012-2013.

وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك ابتداء منذ 6 يوليو 2013 ، فإن الدكتور/ أرشيد الحوري يشغل عضوية لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ياكو الطبية.

السيد / مساعد نوري الصالح

كويتي حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة سافول ، الولايات المتحدة الأمريكية Suffolk University, USA. وكان أيضاً زميل جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية. قد عمل السيد مساعد في عدة شركات ومؤسسات اكتسب خلال 17 عام خبرات في مجالات مختلفة كالإستثمار والعقار والخدمات الاستشارية وإدارة الشركات والبنوك.

- يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات .
- نائب رئيس مجلس إدارة سابق و رئيس تنفيذي لشركة المشاريع الوطنية القابضة .
- تم تكريمه من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بإعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابة.
- عضو في منظمة الرؤساء الشباب عن السنوات العشر السابقة.
- عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين.
- خبرة مصرفية سابقة مع بنك Banque Baring Brothers و First International Merchan Bank.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد / مساعد الصالح يشغل عضوية كل من لجنة القروض و لجنة إدارة المخاطر المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ حازم مشاري الخالد

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم في ادارة الاعمال من الجامعة الامريكية في واشنطن دي سي عام 1996 ، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة و الائتمان و التحليل المالي .
للسيد حازم خبرة عملية ممتازة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية:

- مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم 2000-2005.
- عضو مجلس ادارة في الشركة الكويتية للالبان من 2005 وحتى تاريخه.
- الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد من 2005 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس ادارة شركة التسهيلات للتمويل العقاري من 2008 وحتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015، فإن السيد / حازم يشغل عضوية كل من لجنة التدقيق و لجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الآنسة/ رشا يوسف العوضي:

كويتية حاصلة على بكالوريوس مجال المحاسبة والمراجعة (1992 جامعة الكويت)، كما أنها مدقق حسابات معتمد، تاجر أسهم معتمد، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، ومحاسب معتمد وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين، ومسئولة تنفيذية في تي ماس للاستشارات الدولية. الآنسة/ رشا فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الاستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية المناصب التالية:

- نائب الرئيس الأول في شركة تمويل الإسكان منذ 2006 حتى تاريخه.
- نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (2000-2006) .
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الاستثمار العالمي (1998-1999).
- ضابط أول في الشركة الكويتية للاستثمار (1997-1998).
- ضابط استثماري في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1992-1996).

وهي تشغل حالياً :

- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للاستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها.
- عضوية مجلس إدارة شركة البحرين الأولى للتنمية عضوية اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق .
- عضوية لجنة الاستثمار لشركة الإسكان للتمويل.

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4/4/2015 فإن الآنسة/ رشا العوضي تشغل عضوية كل من لجنة الحوكمة و لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيدة / منى موسى الصراف

كويتية حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب – قسم اللغة الإنجليزية – (1987 جامعة الكويت). لديها خبرة طويلة في العمل المصرفي والمالي بدولة الكويت، حيث شغلت المناصب التالية:

- استشاري إدارة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الدولي (مايو- سبتمبر عام 2011).
- رئيس الخدمات المصرفية الخاصة – و مساعد المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان 2010-1998.
- مدير خدمات العملاء في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والاستثمار (1994-1993).
- مدير العمليات في قسم الخدمات المصرفية في البنك الأهلي (1992-1987).

وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4/4/2015 فإن السيدة/ منى الصراف تشغل عضوية كل من لجنة المخاطر و لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

6. أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و تشكيلها

لجنة الحوكمة

- الشيخ / أحمد دعيح الصباح رئيسا للجنة
- السيد / عبدالرحمن عبدالله العلي
- الأنسة / رشا يوسف العوضي
- السيد / حازم مشاري الخالد

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

1. إعداد وتحديث دليل حوكمة شامل يتم إعتماده من مجلس الإدارة ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك، على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة بتعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد الحوكمة كحد أدنى.
2. التحقق من قيام البنك بتطبيق القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة من خلال إجراء تقييم سنوي لها ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.
3. إقتراح أي تعديل على النظام الأساسي للبنك.
4. تحديد دور ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين وإستقلاليتهما.
5. إقتراح السياسات التي تكفل تكامل قواعد الحوكمة كميثاق المعايير المهنية والقيم السلوكية وأخلاقيات العمل او منع إستغلال المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية، والتعامل مع الأطراف ذات العلاقة، وتعارض المصالح، والسرية المصرفية وأمن المعلومات، والإفصاح والشفافية، وحماية حقوق المساهمين الأطراف ذات العلاقة بالبنك.

لجنة إدارة المخاطر

- السيد / عبدالرحمن عبدالله العلي رئيسا للجنة
- السيد / مساعد نوري الصالح
- السيدة / منى موسى الصراف

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

1. مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك، وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة المخاطر، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
2. مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها واعتمادها من مجلس الإدارة.
3. الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لاستراتيجية وسياسة المخاطر.
4. مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة والزميلة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.
5. مراجعة نظام تقييم (قياس) الإئتمان وما شابهه تمهيد للعرض على مجلس الإدارة لإعتماده.

6. مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج اختبارات الضغط.

لجنة التدقيق

- السيد / بدر سليمان الأحمد رئيساً للجنة
- الدكتور / أرشيد عبدالهادي الحوري
- الأنسة / رشا يوسف العوضي
- السيد / حازم مشاري الخالد

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

1. مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
2. مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
3. مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية.
4. الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي.
5. مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة ، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات.
6. التحقق من إلتزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر قانون الشركات التجارية والقانون رقم 32 لعام 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وقانون هيئة أسواق المال والقرارات الصادرة عنها ، والقرارات الصادرة عن سوق الكويت للأوراق المالية.

لجنة الترشيحات والمكافآت

- السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري رئيساً للجنة
- السيد / بدر سليمان الأحمد
- الدكتور / أرشيد عبدالهادي الحوري

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

1. رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي.
2. إجراء مراجعة سنوية للإحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية المجلس ، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة للعضوية.
3. إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة.
4. التأكد أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة.

5. مراجعة سياسة المكافآت في البنك قبل عرضها على المجلس والإشراف على تطبيقها واقتراح تعديلها إذا تطلب الأمر وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية السياسة في تحقيق أهدافها.
6. التأكد أن الإدارة التنفيذية في البنك قد وضعت أنظمة وإجراءات محكمة وآلية إشراف فاعلة لضمان تطبيق تعليمات البنك المركزي وقرارات مجلس الإدارة بالنسبة للمكافآت.
7. التحقق أن سياسة المكافآت والممارسات المتعلقة بها في البنك وشركاته التابعة تتوافق وقواعد الحوكمة الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

لجنة القروض

- السيد / علي موسى موسى رئيساً للجنة
- الشيخ / أحمد دعيج الصباح
- السيد / عبدالرزاق عبدالقادر الكندري
- السيد / مساعد نوري الصالح
- السيدة / منى موسى الصراف

وفيما يلي أهم إختصاصات اللجنة:

1. مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية
2. مراجعة وتعديل وإعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول ، وتلك المقررة للتعامل مع الأطراف المقابلة من البنوك.
3. مراجعة وتعديل وإعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي.
4. مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية.
5. منح الموافقات الأخرى المتصلة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة.

وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

7. الإدارة التنفيذية

يتعين على الإدارة التنفيذية ، وبإشراف مجلس الإدارة ، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط ، ونزعة المخاطر ، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

1. تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك ، وهم رئيس الجهاز التنفيذي و نوابه ومساعديه . ويتعين على هؤلاء الأفراد امتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.
2. يتعين على الإدارة التنفيذية أن تساهم بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
3. إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض الواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
4. يجب على الإدارة التنفيذية أن تقوم ، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة ، بوضع النظم الملئمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك ، سواء المالية أو غير المالية ، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة ، والعمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع إستراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة ، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة بإستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
5. على الإدارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
6. كما يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار فقد إعتد مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي المهام والمسؤوليات المناطة برئيس الجهاز التنفيذي والذي يعتبر مسئولاً أمام مجلس الإدارة في تنفيذ كافة النظم والسياسات المعتمدة من المجلس وبما يتفق ومعايير الحوكمة الرشيدة و تعليمات البنك المركزي ذات الصلة.

8. نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية

الآنسة / إلهام يسري محفوظ رئيس الجهاز التنفيذي

شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعضو بمعهد الصرافين القانونيين في لندن. انضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010، وفي إبريل 2012 تم ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. وقبل التحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الآنسة إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية ولديها خبرة مصرفية طويلة تناهز الثلاثون عاماً.

السيدة / سحر عبدالعزيز الرميح مدير عام - قطاع الائتمان التجاري مدير عام بالوكالة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الكويت تتمتع بخبرة تتجاوز 27 عاماً في مجال الائتمان التجاري، والتحق بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة / سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك كما أنها عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة الموجودات والمطلوبات وتشارك في اجتماعات لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما تم تكليفها إعتباراً من 9 ديسمبر 2015 بمهام مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.

السيد / عدلي عبد الله غزال مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

شهادة البكالوريوس في التجارة، التحق بالعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2001 كمدير أول في إدارة الخزينة ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 40 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية. تدرج في مجالات أعماله المختلفة حتى شغل منصب مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار وهو عضو في لجنة الائتمان والاستثمار ولجنة المطلوبات والموجودات.

السيد / يعقوب حبيب الإبراهيم مدير عام - إدارة الالتزام والحوكمة

شهادة البكالوريوس في المحاسبة مع مرتبة الشرف من الولايات المتحدة الأمريكية. إنضم للبنك التجاري الكويتي في ديسمبر عام 2011 مستنداً إلى خبرة تناهز الـ 33 عاماً جاء معظمها إبان عمله في بنك الكويت المركزي حيث شغل منصب مدير إدارة الرقابة الميدانية، وشغل عضوية

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فضلاً عن شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات مالية وغير مالية و المشاركة في عدة لجان محلية وإقليمية. كما شغل منصب أمين سر مجلس الإدارة وكافة اللجان المنبثقة عنه خلال الفترة من ديسمبر 2014 حتى نوفمبر 2015. وبالإضافة إلى مسؤولياته كمدير عام للالتزام والحوكمة ومكافحة غسل الأموال ، فإن السيد/ يعقوب الإبراهيم يشغل رئاسة لجنة المشتريات والعطاءات ، كما أنه الناطق الرسمي باسم البنك ، فضلاً عن كونه أمين سر لجنة الحوكمة في البنك.

السيد / مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - إدارة الرقابة المالية والتخطيط

شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة بنجاب - لاهور - باكستان وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان . محاسب لديه خبرة تتجاوز 22 عاماً في مجال العمل المصرفي منذ التحاقه بالبنك التجاري الكويتي في عام 1992 ويتمتع بالمهارات التحليلية السليمة والقدرة على إعداد ورفع التقارير المالية والإدارية وإعداد الميزانيات والتقارير المطلوبة من قبل الجهات الرقابية وبنك الكويت المركزي. والسيد مسعود عضو في لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك.

السيد / بول عبدالنور داود
مدير عام - قطاع العمليات

شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 1981 ولديه خبرة تتجاوز 34 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع ، وإعتباراً من 28 يونيو 2016 تم تكليف السيد بول بمهام مدير عام العمليات .

السيد/ ياسر محمود بهياني
مدير عام بالوكالة - إدارة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر من جامعة ميامي الولايات المتحدة الأمريكية ولديه خبرة عملية تمتد إلى 24 سنة انضم للعمل بالبنك التجاري عام 2008 كمدير تنفيذي للتقنيات الإلكترونية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد إلى أن عين في يناير 2016 مدير عام بالوكالة لإدارة تكنولوجيا المعلومات . ابتداءً مشواره المهني بالعمل في بنك الخليج (1992-1999) الكويتي حيث تدرج خلال سنوات عمله من مبرمج أنظمة إلى مدير مشاريع ، في 1999 انتقل للعمل في شركة السينما الكويتية الوطنية (1999-2008) وحاز على منصب مدير عام تكنولوجيا المعلومات والعمليات.

خلال عمله بالبنك التجاري عمل في العديد من العمليات البنكية المتعلقة بالتقنيات الإلكترونية منها تطبيق الهاتف النقال وخدمة الرسائل النصية وخدمة التجاري أونلاين.

لسيد ياسر لديه ايضا انجازات تطوعية عديدة فقد قام بانتاج مشروع B2B بعنوان Contact Kuwait كما ساهم في تاليف وتأسيس مشروع النشرات الالكترونية BBS في بداية التسعينات.

السيد/ أحمد محمد فرحات
رئيس ادارة التدقيق الداخلي

شهادة البكالوريوس في التجارة من كلية التجارة جامعة القاهرة عام 1994. كما أنه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق انظمة رقابة داخلية وشهادة محلل مخاطر وشهادة فاحص اعمال الاحتيال والتزوير .
انضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس ادارة التدقيق الداخلي وعين رئيس لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 اكتوبر 2015 مستندا إلى خبرة تمتد لنحو 20 سنة في مجال التدقيق الداخلي و أسس ومبادئ الحوكمة السليمه وإدارة المخاطر ، كما له خبرة في مجالات اعمال البحث والتحري المتعلقة بالعمليات الاحتياطية في البنوك والمؤسسات المالية .
وقد عمل السيد أحمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والامارات العربيه المتحدة ومصر .

السيد/ سياما سوندار بارفاتراج
رئيس قطاع إدارة المخاطر بالوكالة
رئيس وحدة مراجعة الإنتمان والاستثمار

شهادة البكالوريوس في العلوم وعضو معتمد في المعهد الهندي للمصرفيين حاصل على العديد من الدورات المهنية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر وإدارة الائتمان .
تمتد خبرة السيد سياما الى 32 عاما في المجال المصرفي حيث جانب كبير منها يرتبط بمخاطر الائتمان. ابتداء مشواره البنكي في بنك الهند كموظف في الفروع وترقى على مدى 11 عام ليصبح نائب مدير الائتمان في فرع حيدرآباد، كما عمل في بنك اندسلند - الهند - كمساعد نائب الرئيس و محلل ائتماني. ويعمل السيد سياما في البنك منذ عام 2007 كرئيس وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ويتولى حاليا مسؤولية رئيس ادارة المخاطر بالوكالة وهو عضو في معظم اللجان التنفيذية في البنك ، كما يشارك بشكل دائم في إجتماعات مجلس الإدارة ولجنتي المخاطر والقروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيدة/ منى حسين عبدالرزاق
مدير عام- ادارة الموارد البشرية

شهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الكويت ، انضمت إلى أسرة البنك التجاري الكويتي في شهر نوفمبر 2015 كمدير عام لإدارة الموارد البشرية مستندة إلى خبرة عملية تمتد لنحو 23 سنة في مجالات الموارد البشرية والإعلام وتطوير الأعمال.
عملت السيدة منى في عدة مناصب في القطاعين العام والخاص في دولة الكويت والامارات العربيه المتحده منها عملها كمستشار اعلامي لوزير التجارة والصناعة في دولة الكويت ، ومدير الموارد البشرية في مشروع تونسي بليرلدى حكومة دولة الكويت (مكتب رئيس

مجلس الوزراء) ، والموارد البشرية في البنك الأهلي الكويتي . كما عملت لفترة طويلة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ، هذا بالإضافة إلى عملها في مؤسسات أخرى في دولة الكويت.

السيد/ محمد هاشم محمد
المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام الإدارة القانونية

شهادة الماجستير في قوانين التجارة والاستثمارات الدولية من جامعة القاهرة عام 1997 ، وهو محام مقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا ، ويتمتع بخبرة تتجاوز 21 عاماً في مجال العمل القانوني بالبنوك التجارية والإسلامية على السواء ، انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في مارس 2016 كمستشاراً قانونياً لرئيس مجلس الإدارة ومديراً عاماً للإدارة القانونية. وقبل التحاقه للعمل بالبنك التجاري الكويتي ، عمل السيد/ هاشم مستشاراً قانونياً لعدد من البنوك المصرية والكويتية كالبنك التجاري الدولي (مصر) ، وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي المتحد حيث شغل منصب رئيس الإدارة القانونية.

9. القيم السلوكية

رسالة رئيس الجهاز التنفيذي إلى العاملين في البنك

تماشياً مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة، إنني أعتقد أنه الوقت المناسب لنا لتحليل ودراسة الطريقة التي نتبعها عند ممارسة أعمالنا والتأكد من أننا نتبع أعلى معايير السلوك المهني. ويتعين علينا عند القيام بأي عمل التأكد من أننا نتصرف لمصلحة عملاء البنك التجاري الكويتي بما ينفعهم على المدى الطويل. وقد قام البنك - على أساس واضح - بصياغة الأسس والمبادئ التي استرشدنا بها خلال الخمسين سنة الماضية وسوف نواصل في تعزيز قيمنا بالمضي قدماً في نفس الاتجاه.

إن مبادئ وأسس السلوك المهني توضح قيم ومعايير السلوك المهني التي يجب أن تتبع لدى البنك . وتنطبق هذه الأسس والمبادئ على جميع الموظفين (سواء على أساس العمل بشكل دائم أو مؤقت أو تعاقد) (ورئيس مجلس الإدارة ومجلس إدارة البنك) وتوفر مبادئ وأسس السلوك المهني دليلاً نسترشد به حول قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل المصرفي وتلافي تعارض المصالح . ويتعين علينا استخدام هذه الأسس والمبادئ المرتبطة بالسلوك المهني عند ممارسة أنشطة أعمالنا اليومية حيث أن إتباعنا لهذه المبادئ يساعدنا على اتخاذ القرارات السليمة والتصرف بإخلاص وأمانة في كل شيء نقوم به، كما يتعين علينا وضع معايير مهنية وقيم مؤسسية تهدف إلى تحقيق الاستقامة والتنافسية لمصرفنا وللإدارة التنفيذية وللموظفين كافة . إن الإخلاص والأمانة يجب أن يكونا هما حجر الزاوية في كافة أعمالنا بل ونقطة البداية لكافة قراراتنا وأفعالنا. إن سمعة البنك نحو التميز تعد الميزة التنافسية الرئيسية ويتعين على الجميع تجنب القيام بأي عمل أو اتخاذ أي إجراء يعرض سمعة البنك لأي مخاطر . ومع الاستمرار في إتباع أعلى القيم السلوكية، سوف نستمر في تأكيد تواجد البنك التجاري الكويتي كمؤسسة متميزة لفترات طويلة قادمة . إنني أتطلع لهذه المسيرة وأشكركم على التزامكم المتواصل تجاه البنك.

أهم عناصر سياسة البنك بالنسبة إلى القيم السلوكية

الأمر المتعلقة بأخلاقيات العمل المهني
ممارسة الأعمال
تصعيد المخاوف المتعلقة بالعمل
حماية أصول البنك
مكافحة الرشوة و الفساد
الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
الخصوصية وأمن المعلومات المتعلقة بالعمل
السلوك المهني داخل بيئة العمل
خصوصية القوى العاملة لدى البنك
سلامة وأمان مكان العمل
خلو مكان العمل من المواد المخدرة
حماية المعلومات الشخصية والخاصة بالبنك والسرية
التواصل مع وسائل الإعلام والمظهر العام للبنك

استخدام اسم البنك ومنشآته / منافعهُ أو علاقاته
استخدام المعلومات السرية من قبل الموظفين لأغراض المتاجرة
عمليات البحث والتحري
الإبلاغ من قبل الموظفين
التواصل ومعدات البنك والنظم والخدمات
التغيب عن العمل
معايير مواعيد العمل
المظهر والهندام
التعبير عن التعاطف والاحترام
تعارض المصالح
قبول الهدايا والأمور الأخرى المرتبطة بالضيافة
المعاملات التجارية الخاصة بالأطراف ذات العلاقة

10. تعارض المصالح

إن البنك التجاري الكويتي يدرك تماماً أن النزاهة تعتبر أحد أهم أساسيات العمل المصرفي ، ويتم ذلك من خلال تبني قواعد وضوابط خاصة بالسلوك المهني وأخلاقيات العمل الملائمة .وتعتبر سياسة " تعارض المصالح " واحدة من السياسات التي إعتمدها مجلس إدارة البنك في هذا المجال، حيث تفرض هذه السياسة مجموعة من القواعد والأدوات الرقابية الكفيلة بتفادي وجود أي تعارض للمصالح بل وتهدف إلى إضفاء المزيد من الشفافية على عملية اتخاذ القرار وأن القرارات يتم اتخاذها على أسس تجارية بحتة، وتؤكد السياسة المذكورة والإجراءات الخاصة بتنفيذها على عدة أمور منها:

1. تعريف تعارض المصالح وإستقلالية تنفيذها والإفصاح عنها.
2. تتناول كافة حالات تعارض المصالح سواء بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة أو بين البنك والإدارة التنفيذية.
3. أخذ موافقة مجلس الإدارة على أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة.
4. تكون جميع التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية.
5. تطبيق العقوبات اللازمة على أي عضو أو مسئول لا يلتزم بالسياسة المذكورة.

كما تلزم السياسة المذكورة كافة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤوليين المعنيين بالإفصاح عن بل وتفادي أي موقف قد ينشأ فيه تعارض المصالح .وفي حالة إذا حدث وأصبح أي عضو أو مسئول في البنك في موقف نشأ عنه تعارض مصالح فإنه يتم إتخاذ الإجراءات التالية:

1. يتعين على العضو/المسئول الإفصاح فوراً عن حالة تعارض المصالح .
2. ينسحب العضو/المسئول من الحالة المعروضة ولا يشارك في أي مرحلة أو أي إجراء يرتبط بتلك الحالة، و يتم التأكد من أن حالة تعارض المصالح تمت على أسس تجارية بحتة.

11. التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

تهدف هذه السياسة إلى تقديم إطار عمل خاص بتعاملات الأطراف ذات العلاقة مع البنك ، ويأتي إعداد هذه السياسة نظراً لما يتمتع الأطراف ذات العلاقة بصلاحيات ونفوذ تجاه البنك ومن ثم لديهم القدرة للحصول على مميزات استثنائية لأنفسهم في تعاملاتهم مع البنك وتضع هذه السياسة القواعد والضوابط اللازمة حتى يتم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بشفافية وعلى أسس تجارية بحتة ودون أي معاملة تفضيلية . وفيما يلي موجز عن سياسة البنك في هذا المجال:

- يتم تعريف الطرف ذو العلاقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 24 .
- تشمل تعاملات الأطراف ذات العلاقة أي تعاملات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة يتم الدخول فيها من قبل البنك مع أي طرف ذات علاقة وتتضمن هذه التعاملات القروض والودائع والخدمات والمنتجات المصرفية الأخرى وعقود التوريد أو الخدمات وغيرها من الخدمات.
- يتعين أن تتم كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس تجارية بحتة على النحو التالي:
 - يتعين أن تكون هذه التعاملات خاضعة لنفس مستوى الفحص والعناية الواجبة التي تتم على التعاملات المماثلة مع الغير/الأطراف الأخرى.
 - يتعين أن تكون خاضعة للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير/الأطراف الأخرى .
- الموافقة على التسهيلات الانتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم تتم وفق التعليمات ذات الصلة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء التدقيق السنوي على تعاملات الأطراف ذات العلاقة للتحقق من الالتزام بهذه السياسة والتعليمات ذات الصلة، وموافاة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقريرها في هذا الخصوص.

12. السرية وأمن المعلومات

تعتبر سرية المعلومات من أهم مبادئ العمل المصرفي نظرا لما تعطيه من ثقة للمتعاملين مع البنوك من مودعين ومقرضين ومساهمين ، وغيرهم من الذين تربطهم مصالح أو علاقات مع البنوك. إن عدم الحفاظ على السرية له تداعيات سلبية ليس على البنك الذي لا يلتزم بالسرية فقط وربما إمتدت تداعياتها لتشمل القطاع المصرفي بالكامل. والبنك التجاري الكويتي إذ يؤكد على إلتزامه بأعلى المعايير الخاصة بالسرية المصرفية ويقوم بإتخاذ كافة التدابير للحفاظ على سرية المعلومات المتوافرة لديه سواء الخاصة به أو بالأشخاص والجهات التي له تعامل أو علاقة بها فيؤكد كذلك إلتزامه التام بالقوانين وكافة التعليمات ذات الصلة الصادرة من السلطات الرقابية والمتعلقة بالسرية ، حيث إعتد مجلس إدارة البنك سياسة خاصة بالسرية وأمن المعلومات تشتمل على كافة المتطلبات القانونية والرقابية ، بالإضافة معايير متشددة في هذا المجال مستهدفا كذلك تعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة داخل البنك للالتزام التام بالحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالأطراف ذات المصالح مع البنك.

كما تتضمن سياسة البنك في هذا المجال ما يلي:

1. لا يجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في البنك ، خلال أو بعد انتهاء فترة عمله بالبنك ، الإفصاح أو استغلال أي معلومات سرية أو مواد تتعلق بالبنك وعملائه أو بشئون الجهات الأخرى التي لها مصالح وعلاقات مع البنك وعملاء تلك الجهات ، إلا في الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك.
2. المحافظة على أمن البيانات ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من قبل المفوضين بذلك. ويعتبر مجلس الإدارة مسئولا عن وضع النظم الرقابية لتحقيق ذلك.
3. التحقق من أن النظم الرقابية تمنع تسرب أي معلومات تخدش السرية المصرفية.
4. تطوير الوعي الأمني في البنك وبما يعزز السرية المصرفية والمحافظة عليها.
5. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتحقق من الإلتزام بسياسة السرية وأمن المعلومات.

13. هيكل المجموعة

يعتبر مجلس إدارة البنك الأم المسؤول كلياً عن وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة ، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها وفي هذا الإطار:

أ- يتعين على مجلس إدارة البنك الأم أن يكون على بينة من المخاطر المادية والقضايا التي قد تؤثر على كل من البنك ككل والشركات التابعة له. ولذلك يجب ممارسة رقابة كافية على الشركات التابعة ، مع احترام الاستقلالية القانونية لمسؤوليات الحوكمة بالنسبة لأعضاء مجالس إدارة الشركات التابعة.

ب- تتطلب مسؤوليات الحوكمة السليمة من مجلس إدارة البنك الأم:

1. إنشاء هيكل الحوكمة الذي يسهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة والتي تأخذ في الاعتبار طبيعة وحجم وتعقيد المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة وشركاتها التابعة.
2. تقييم هيكل الحوكمة بصورة دورية للتأكد من أنه يظل ملائماً لحالات النمو وزيادة التعقيد والتوسع الجغرافي.
3. الموافقة على سياسة حوكمة على مستوى المجموعة للشركات التابعة ، والتي يجب أن تتضمن الالتزام بجميع متطلبات الحوكمة.
4. التأكد من قدرة الشركة التابعة على استيفاء متطلبات معايير الحوكمة للمجموعة و معايير الحوكمة الصادرة عن السلطات الرقابية المحلية.
5. وجود الوسائل والأدوات المناسبة للتأكد من التزام كل شركة بجميع متطلبات الحوكمة المعمول بها. هذا وتتضمن مهام مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي مراجعة وإعتماد قواعد و معايير وأدلة الحوكمة المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروعهم وشركاتهم التابعة سواء داخل أو خارج الكويت، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة. كما أناط مجلس الإدارة بلجنة الحوكمة المنبثقة عنها التحقق دائماً من أن سياسة البنك بشأن قواعد الحوكمة تغطي الشركات التابعة، وأن تلك الشركات قادرة على استيفاء متطلبات الحوكمة.

14. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

يتوافر لدى البنك التجاري الكويتي نظم رقابة داخلية فعالة ونظم لإدارة المخاطر روعي فيها توافر عنصر الخبرة والكفاءة للقائمين عليها . هذا والتزاما بقواعد الحوكمة الرشيدة فقد حرص مجلس إدارة البنك على توفير إستقلالية لكل من رئيس إدارة المخاطر ورئيس إدارة التدقيق الداخلي ، مع حقهما في الحصول على كافة المعلومات التي تتطلبها أعمالهما ، فضلا عن الوصول إلى رئيس مجلس الإدارة ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بكل سهولة وبدون حواجز.

أنظمة الرقابة الداخلية

1. إعتد مجلس الإدارة هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة البنك ونشاطاته وبما يكفل الضوابط التنظيمية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة من خلال تعريف الأهداف المحددة لكل وحدة إدارية ، وتحديد مهامها ومسئولياتها ، وتحديد الصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية وبما يحقق الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل في المسؤوليات لتجنب تعارض المهام ومخاطر التشغيل ، مع وجود أدلة وسياسات وإجراءات عمل لتنفيذ العمليات ومراقبتها وتوصيف وظيفي لمختلف الوظائف وتحديد مؤهلات وخبرات شاغليها.
2. يتم التحقق سنويا من كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية اللازمة.
3. يتحقق مجلس الإدارة دائما من إستقلالية جهاز التدقيق الداخلي وأهليته ، ومن أن نطاق وإجراءات ودورية التدقيق تتناسب مع درجات المخاطر التي تتعرض لها أنشطة البنك المختلفة.
4. يحرص البنك على موضوع الشفافية ومن ثم يتم تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ، كما يتضمن التقرير رأي مراقب الحسابات الخارجي في تقييم أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
5. أصدر رئيس مجلس إدارة البنك تعميما يدعو خلاله كافة موظفي البنك التواصل معه لنقل ما لديهم من مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات.

إدارة المخاطر

يتم تعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل وتقوم إدارة المخاطر بتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها ، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر ، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك ، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر ، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر.

التدقيق الداخلي والخارجي

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الاستفادة بشكل فعال من أعمال التدقيق الداخلي ، ومراقبي الحسابات الخارجيين . وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

التدقيق الداخلي

- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك ، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
- إعتد مجلس الإدارة ميثاقاً للتدقيق الداخلي يبين بوضوح الأسس التي تقوم عليها وظيفة التدقيق الداخلي..
- تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي ، ويحق لها مناقشة تقريرها مع دوائر البنك التي تم تدقيق أعمالها.
- تم إصدار توجيهات لإدارة التدقيق الداخلي أن تتم مهام التدقيق على أساس المخاطر . وتشمل المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي ما يلي:

- 1) التحقق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها والتحقق من أن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأموال المالية والإدارية تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.
- 2) التحقق من الالتزام بسياسات البنك الداخلية والقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.
- 3) التحقق بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي للبنك، وأنظمة الرقابة الداخلية ، وإدارة المخاطر وغيرها.

التدقيق الخارجي

1. تتم عمليات التدقيق الخارجي وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.
2. تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من المدققين الخارجيين.
3. عند قيام مجلس الإدارة بتكليف مكاتب التدقيق الخارجي أو الجهات الاستشارية الأخرى (من غير المدققين الخارجيين للبنك) لمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية بهدف التحقق من كفاية وفاعلية هذه النظم ، فإنه يتم توجيه هذه المكاتب والجهات نحو تركيز عملية المراجعة على المجالات التي تنطوي على مخاطر ، والتي قد تعرض البنك لمخاطر تشغيل مرتفعة ، والمجالات الأخرى التي قد تتكشف أهمية مراجعتها في ضوء تقارير وملاحظات وتوجيهات بنك الكويت المركزي.

15. نظم وسياسة منح المكافآت

1. إعتد مجلس إدارة البنك سياسة واضحة لمنح المكافآت تعكس ما يرغب البنك في تحقيقه من أهداف.
2. تشمل السياسة كافة جوانب المكافآت المالية ومكوناتها في إطار تعزيز فاعلية وإدارة المخاطر لدى البنك ، كما تهدف هذه السياسة إلى جذب والمحافظة على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالعمل المصرفي.
3. تضمنت سياسة المكافآت المعتمدة المعايير المناسبة المتعلقة بإمكانية إجراء تقليص في إجمالي المكافآت المالية الممنوحة في حالة الأداء المالي الضعيف أو السلبي للبنك بما في ذلك الضوابط في ضوء المفهوم الواسع للمكافآت المالية "Claw Back". المتعلقة بوضع نظام للاسترداد.

قياس الأداء

1. يتم تقييم وقياس أداء موظفي البنك بمختلف المستويات بشكل موضوعي.
2. إن إجراءات وعمليات تقييم وقياس الأداء مكتوبة وموثقة بشكل واضح ، وتنص على تجنب حالات تعارض المصالح.
3. يستند قياس أداء موظفي الإدارة العليا على أداء البنك على المدى الطويل ، ووفقاً لذلك فإنه يجب أن لا يبنى عنصر منح مكافآتهم استناداً إلى أداء السنة الحالية فقط.

ربط المكافآت بأداء البنك والمدى الزمني للمخاطر

1. إن سياسة المكافآت متنسقة مع الحصافة في أخذ المخاطر.
2. يراعى البنك ربط المكافآت المالية بأداء البنك على المدى الطويل ، بالإضافة إلى المدى القصير.
3. يتم مراجعة سياسة المكافآت لتقييم ملاءمتها وفعاليتها.

متطلبات الإفصاح

يتم الإفصاح في التقرير السنوي للبنك عن أبرز السمات المتعلقة بسياسة المكافآت المالية بما في ذلك تشكيل لجنة المكافآت ونطاق صلاحياتها.

16. الإفصاح والشفافية

الإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية التي تهم المستثمرين وأصحاب العلاقة والمصالح ، ويتم الإفصاح على أساس دوري (فترات مالية محددة) أو بشكل فوري عندما حدوث أمر ما ، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية ، وحتى لا يقوم طرف باستغلال المعلومات قبل الأطراف الأخرى.

إن تعريف " المعلومات الجوهرية " وفقا لهيئة أسواق المال هو أي معلومات متوافرة لدى الجهة المصدرة بشأن أنشطتها وهويتها ومركزها المالي أو إدارتها وغير متاحة للجمهور أو للمتداولين، وتكون المعلومات ذات تأثير على أصول الجهة والتزاماتها ووضعها المالي أو الإطار العام لأعمالها ، وقد تؤدي إلى تغيير في أسعار وحجم تداول الأوراق المالية لتلك الجهة أو جذب أو الإحجام من قبل المتداولين على تلك الأوراق المالية أو التي قد تؤثر على قدرة الجهة المصدرة في الوفاء بالتزاماتها. أما بنك الكويت المركزي فقد عرف " المعلومات الجوهرية " أنها أي معلومات تؤثر على قيمة أسهم الشركة أو أي معلومات قد يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك المعلومات.

إن مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي إلتزاما منه لإرساء بيئة عمل في البنك تتمتع بالشفافية وفقا لأفضل قواعد الحوكمة في هذا الشأن ، فضلا عن إلتزامه بتعليمات الجهات الرقابية ، قام بإعتماد سياسة مفصلة خاصة بالإفصاح والشفافية تتضمن تحديدا للمعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها ، وكيفية ونوعية الإفصاح الذي يتم، وتتناول السياسة المذكورة ما يلي:

1. ضمان الإلتزام بالقوانين وكافة التعليمات ذات الصلة الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية المتعلقة بعمليات الإفصاح والشفافية.
2. التأكد من أن المعلومات المطلوب إرسالها إلى الجهات الرقابية والجهات الأخرى المعنية على درجة كبيرة من الدقة والوضوح والفهم وضمان إرسالها في الوقت المحدد لها.
3. تعزيز وترسيخ ثقافة قوية وسليمة للإلتزام بالإفصاح لكافة الموظفين المعنيين وضمان تطبيق هذه السياسة بنجاح.
4. الإفصاح وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية.
5. تخضع سياسة الإفصاح والشفافية للمراجعة الدورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي للتحقق من الإلتزام بها.
6. تشمل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ما يلي:

- الميزانية العمومية .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغير في حقوق المساهمين .
- تقرير مجلس الإدارة عن نتائج الأعمال .
- تقرير الإدارة التنفيذية حول أداء البنك وخطته المستقبلية .
- خبرات ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
- ملخص لمهام ومسؤوليات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأعضائها .

- تقييم نظم الرقابة الداخلية .
- موجز عن سياسة المكافآت .
- المكافآت المالية لأعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية .
- طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.
- المساهمين الرئيسيين في البنك .
- وغيرها من المعلومات .

كما تم إنشاء وحدة متخصصة في البنك مختصة بالإفصاح ، حيث تقوم هذه الوحدة بمتابعة كافة المتطلبات القانونية والرقابية في مجال الإفصاح والتحقق من الإلتزام بها وفقا للقواعد التي تنظمها.

17. حماية حقوق المساهمين

إن نظم عمل البنك وسياساته وممارساته تعكس ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بصورة متساوية وبصفة خاصة من حيث:

1. حماية الحقوق الأساسية للمساهمين المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها وتحويلها ، والمشاركة والتصويت في اجتماعات المساهمين ، والمشاركة في الأرباح ، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
2. التأكيد على حقوق المساهمين في الاطلاع والمشاركة في القرارات المتعلقة بالتعديلات في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي ، بما في ذلك التعديلات التي تطرأ على رأس المال من خلال طرح أسهم جديدة للمساهمين ، أو طرح أسهم تحت نظام خيار السهم للموظف ، أو من خلال إعادة شراء أسهم ، وكذلك القرارات المتعلقة بأي معاملات غير عادية لها تأثيرات على مصير البنك أو سير نشاطه مثل الاندماج أو بيع جانب ملموس من أصوله أو التخلي عن الشركات التابعة.
3. تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الجمعية العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت ، ويشمل ذلك إخطارهم بموعد اجتماع الجمعية العامة وجدول الأعمال قبل الاجتماع بفترة كافية من الوقت ، وأن يتم النشر عن مكان وزمان الاجتماع بشكل علني وفقاً لما تنص عليه القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
4. التأكيد على أهمية الإفصاح عن هيكل رأس المال أو أي ترتيبات يمكن أن يترتب عليها سيطرة لبعض المساهمين.
5. التأكيد على معاملة جميع المساهمين بالتساوي ، بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب ، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم.
6. توفير المعلومات إلى المساهمين في الوقت المناسب وبما يسمح لهم من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه ، ويجب أن تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير هذه المعلومات.
7. تمكين المساهمين من الاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعية العامة.
8. إعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على البنك خلال السنة المالية وفقاً لأحكام المادة 85 من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلات ويتم تلاوة هذا البيان من قبل رئيس مجلس إدارة البنك في اجتماع الجمعية العامة السنوي ، وذلك على النحو الذي توضحه التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

18. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

تشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين ، المساهمين ، العاملين في البنك ، الدائنين ، العملاء ، الموردين والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

إن البنك التجاري الكويتي وإذ يعي تماماً أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل أحد ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك مع تلك الأطراف ، فإن سياسة البنك ونظم العمل لديه وممارساته تؤكد على احترام حقوق الأطراف أصحاب المصالح كما تحددها القوانين والنظم الصادرة بهذا الشأن ، كما أن البنك يكفل حقوق الأطراف المذكورة في تصويب أي تجاوزات لحقوقهم وفقاً لما تنص عليه القوانين المتعلقة بهذا الشأن.

ومن الجدير بالذكر أن القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية ، ومجموعة القواعد والتعليمات الصادرة إلى البنوك في شأن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها المختلفة ، تتضمن الضوابط والأسس التي توفر الحماية اللازمة لحقوق الأطراف أصحاب المصالح.

19. الإبلاغ عن المخالفات

التزاما من البنك التجاري بتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي والتي أولت اهتماما كبيرا لموضوع ضوابط ونظم الرقابة الداخلية. حيث نصت على انه يتعين على كل بنك ان يكون لديه أنظمة رقابة داخلية فعالة مع توافر عنصر الاستقلالية فيها مع اعطاء الموظفين حق الوصول إلى رئيس مجلس الإدارة بكل سهولة و بدون اية حواجز لنقل ما لديهم من مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات وبشكل يسمح بان يتم التحقق منها ومتابعتها باستقلالية ، وأكدت على ضمان وجود اجراءات في البنك توفر الحماية لهؤلاء الموظفين وتعطيهم الطمأنينة بعدم تعرضهم لأي تهديد أو جزاءات في حالة عدم ثبوت ما يؤكد هذه المخاوف .

وعليه وحرصا من البنك على المصلحة العامة للبنك والعاملين فيه و كل الاشخاص اصحاب المصالح في البنك من مساهمين و عملاء وغيرهم ، فقد اعتمد مجلس إدارة البنك سياسة تستند إلى إتاحة المجال لأي شخص من داخل أو خارج البنك الإبلاغ عن أي فعل أو تصرف مضر بمصلحة البنك ، حيث تم تكليف أحد أعضاء مجلس الإدارة التعامل مع هذه الحالات بأقصى درجات الأهمية مع توفير الحماية القانونية اللازمة للشخص المبلغ عن الواقعة.